

القانون الدستوري: مفهومه و مصادره وعلاقاته يبحث هذا النص في تعريف القانون الدستوري ومصادره و علاقته بفروع ## القانون الأخرى. **تعريف القانون الدستوري** يتعرف القانون الدستوري من خلال ثلاثة معايير: اللغوي، الشكلي، والموضوعي. * **المعيار اللغوي:** يشير إلى مفهوم "الأساس" أو "البناء" أو "التكوين" ويفسر القانون الدستوري كمجموعة القواعد التي تنظم أسس الدولة وتحدد تكوينها. * **المعيار الشكلي:** يركز على وثيقة الدستور المطبقة في بلد ما ويزود تعريفاً للقانون الدستوري كمجموعة القواعد القانونية التي تتضمنها هذه الوثيقة. * **المعيار الموضوعي:** ينظر إلى ما هو دستوري من حيث الموضوع بغض النظر عن النص في وثيقة الدستور، ويُعرف القانون الدستوري كمجموعة القواعد القانونية الخاصة بنظام الحكم في مجتمع سياسي معين. * **مصادر القانون الدستوري** * **المصادر الرسمية:** * **التشريع:** سن القواعد القانونية و إكسابها قوتها الإلزامية عن طريق سلطة مختصة. * **المصادر التفسيرية:** * **العرف:** سلوك أو تصرف ثابت أمام مشكل معين، ويتضمن عنصرين مادي و معنوي. * **القضاء:** الأحكام التي تصدرها المحاكم بخصوص مشكل معين وتصبح نموذجاً يعتمد في كل القضايا المشابهة. * **الفقه:** آراء رجال القانون المتخصصين الذين يقدمون من خلال بحوثهم و دراساتهم فتاوى ووجهات نظر. * **الدين:** يشكل مصدراً لقوانين الأحوال الشخصية وبعض الموضوعات في القانون المدني مثل الأوقاف. * **الفرق بين القانون الدستوري ومصطلحات مشابهة** * **الفرق بين القانون الدستوري والدستور:** الدستور هو وثيقة أو عدة وثائق قانونية تصدر عن هيئة مختصة وتتضمن القواعد المتصلة بنظام الحكم، بينما القانون الدستوري هو مجموعة القواعد التي تنظم أسس الدولة وتحدد تكوينها. * **الفرق بين القانون الدستوري والنظام الدستوري:** كل دولة يوجد فيها قانون دستوري، لكن قد لا تكون ذات نظام دستوري ما دامت لا تقوم على حكومة دستورية. * **علاقة القانون الدستوري بفروع القانون الأخرى** * **القانون العام:** * **القانون الدولي العام:** يهتم بنشاط الدولة في المجال الخارجي، بينما القانون الدستوري يهتم بنظام الحكم داخل الدولة، رغم مشاركتها في دراسة بعض المواضيع مثل المعاهدات الدولية. * **القانون الإداري:** القانون الدستوري يضع الأسس التي يبنى عليها القانون الإداري. * **القانون المالي:** تتضمن الدساتير القواعد الأساسية التي تلتزم بها الدولة من أجل تحضير الميزانية. * **القانون الخاص:** القانون الخاص: الدستور يترك العلاقات الخاصة تنظم بشكل حر ودون تدخل من جانبه. * **الفروع المختلطة:** القانون الجزائي: الدستور يضع الضمانات القانونية لحماية حقوق الإنسان و حرياتهم من خلال قانون الإجراءات الجزائية. * **طبيعة قواعد القانون الدستوري** * **المدرسة الإنجليزية:** ترى أن قواعد القانون الدستوري لا تعدو أن تكون مجرد قواعد آداب تحميها جزاءات أدبية بحتة. * **المدرسة الفرنسية:** ترى أن كل قاعدة لها جزاءها، وإن كان الإختلاف بين القواعد القانونية يبدو واضحاً من حيث ذلك الجزاء. * **الخاتمة:** أصبح القانون الدستوري يتجاوز الدراسة التحليلية إلى دراسة و فهم المؤسسات برمتها و النظم التي توجد فيها، ليوكب التطورات و التحولات الداخلية و الخارجية التي تستهدف المجتمع الدولي.